

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٤٩

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الأربعاء ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، الساعة ١٠/٤٠

الرئيسة: السيدة فيرونیکا بارد..... (السويد)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-20380(A)



* 1 8 2 0 3 8 0 *

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أُعلن افتتاح جلسة مؤتمر نزع السلاح ١٤٤٩.

الزملاء الموقرين، نواصل هذا الصباح الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي بأن أعلق الجلسة ترحيباً بضيفنا الموقر الأول لهذا الصباح، سعادة السيد أحمد يلدين، نائب وزير خارجية تركيا.

عُُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً معاليك على قدومك لمخاطبتنا في مؤتمر نزع السلاح اليوم.

السيد يلدين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، إنه لشرف لي أن أحاطب هذا المؤتمر اليوم. وتركيا أحد البلدان الستة التي ستتولى رئاسة المؤتمر هذا العام. ويزيد ذلك من سروري بوجودي معكم. وأود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على إدراج المسائل المتعلقة بنزع السلاح على رأس جدول أعماله. فهذا حافز كبير لنا جميعاً. وأود أيضاً أن أشكر السيدة ناكاميتسو ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على جهودهما الدؤوبة.

السيدة الرئيسة، لقد أكد جميع المتكلمين أهمية المؤتمر. وأبرزوا مكانته الفريدة بين المحافل الدولية وولايته الخاصة للتفاوض في صكوك ملزمة قانوناً لنزع السلاح. وأعرب كثير منهم أيضاً، وهم على حق، عن خيبة أملهم من عدم إحراز تقدم ملموس. ومن مسؤوليتنا المشتركة تهيئة مناخ التوافق والمرونة للحفاظ على أهمية هذا المؤتمر وتمكينه من استئناف عمله الجوهري. فبإمكانه إحداث تغيير - وأقصد تغييراً حقيقياً. وخير دليل على هذه الإمكانيات اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وعلينا أن نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل في المؤتمر. ولعل المفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية يمكن التحقق منها لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من المتفجرات النووية خطوة في الاتجاه الصحيح. وبطبيعة الحال، ينبغي أن تأخذ هذه المعاهدة في الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة للجميع. وهدفنا النهائي هو تهيئة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونقطة الانطلاق الصحيحة لتحقيق ذلك هي النجاح على الصعيد العالمي في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن بين الالتزامات المعلقة من خطة عمل عام ٢٠١٠ عقد مؤتمر دولي حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ولا ينبغي تجاهل هذا الالتزام.

ولا ينبغي تقويض المعاهدة وجولة الاستعراض الحالية بما يُبذل من جهود في أماكن أخرى. ونتطلع إلى الاجتماع المقبل الذي ستعقده اللجنة التحضيرية للمعاهدة وسنشارك في عملها مشاركة نشطة وبناءة. وينبغي توخي التوازن في تناول أركان المعاهدة الثلاثة. ومن حق الدول الممثلة امتثالاً تاماً لالتزاماتها الدولية أن تستفيد من مزايا الطاقة النووية.

وفي الأسابيع الأخيرة، دخل شبه الجزيرة الكورية في مرحلة سلام أولمي. غير أن الوضع هناك لا يزال متوتراً. وشكلت عمليات إطلاق القذائف التسيارية والتجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطراً على السلام والأمن. وننضم إلى المجتمع الدولي في دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أعمال العقل والتحلي بالمسؤولية والتقييد بقرارات مجلس الأمن.

أما فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة تشكل خير مثال على الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وهو أمر نتمنه جميعاً. وينبغي للجميع أن يحترم هذه الخطة ويدعمها.

ومن جهة أخرى، فإن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر أمر حاسم في الجهود العالمية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح. ونحث من جديد بقية دول المرفق ٢ على التوقيع والتصديق على المعاهدة من دون مزيد من التأخير.

السيدة الرئيسة، إن لدى المؤتمر الولاية والنظام الداخلي والعضوية التي تخوله الاضطلاع بواجباته. لكنه يفتقر إلى الإرادة السياسية اللازمة. فعلينا إذن أن نتجاوز هذا التحدي. وتركيا مستعدة للاضطلاع بدورها من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لبعض الوقت لأرافق السيد يلديز إلى خارج القاعة.
عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر التالي، سعادة السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي. الكلمة لك سيدي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيسة، السيد الأمين العام، أود أن أشكركما مرة أخرى على إتاحة الفرصة لي للتكلم في هذا المنتدى الرسمي. إن مؤتمر نزع السلاح يؤدي دوراً فريداً في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، ويحتل بالطبع أيضاً مكانة خاصة في الآلية الدولية الدائمة التي يشكلها مع لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة. وقد أبرمت اتفاقات أساسية تحت رعاية المؤتمر، تدعم ثقتنا في قدرة الإنسانية على تفادي التدمير الذاتي. وتنطوي زيادة فعالية المنتدى على أهمية حاسمة في إحداث تحول في تجزؤ الجهود العالمية من أجل تحقيق جدول أعمال نزع السلاح، وإيجاد حلول توفيقية رشيدة، وتهيئة الظروف المواتية لدعم السلام وإحلال الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة للجميع. وفي سياق الظروف الحالية المعقدة في الساحة الدولية، تكتسي الجهود الجماعية المنهجية لكفالة الأمن والاستقرار أهمية خاصة، عالمياً وإقليمياً.

وعلينا أن نعترف بأن عمل منتدانا قد تعثر في السنوات الأخيرة. ولذلك لا بد أن نتجاوز خلافاتنا ونتفق أخيراً على برنامج عمل متوازن للمؤتمر. وحل القضايا الراهنة في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار يتطلب منا التعجيل باستئناف عملنا التفاوضي. ويمكن تصحيح الوضع، كما نرى، إذا اعتمدنا على الإرث الزاخر والتقاليد الطويلة الأمد من المفاوضات التي توحد جميع الأطراف في هذا المنتدى. وتبين لنا التجربة التاريخية أن من الأهمية بمكان، حتى في أعوص الفترات، التحلي بالعزم والمسؤولية، والتوافق في الآراء بشأن المصالح الوطنية الضيقة، والاستجابة بصوت واحد لتحديات العصر الرئيسية.

وتبقى مشكلة نزع السلاح النووي بطبيعة الحال البند الرئيسي في جدول الأعمال الدولي. وتسهم روسيا، بصفتها داعماً مسؤولاً وثابتاً لهذه العملية، إسهاماً خاصاً في المضي في تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وأكدنا في ٥ شباط/فبراير وفاءنا بالحدود المفروضة على الناقلات والرؤوس الحربية في إطار المعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية

والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). وعليه خفضت روسيا ترسانتها النووية بالفعل بما يزيد على ٨٥ في المائة مقارنة بما كانت عليه في ذروة الحرب الباردة.

وعلى الرغم من الإنجازات المذهلة التي تحققت في سبيل تنفيذ هذه المعاهدة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، لا بد أن نوجه انتباه زملائنا في واشنطن إلى العديد من المسائل المتعلقة، التي يرتبط بعضها بلجوء طرف واحد إلى إبعاد عدد كبير من الناقلات عن المسألة، مما يشكل بالأساس تحاوزاً للإجراءات المنصوص عليها في المعاهدة، التي تفترض أن يفهم البلد الآخر الطرائق المتبعة لإبعاد الناقلات عن المسألة. ومما يثير القلق أيضاً تغيير نهج الولايات المتحدة الأمريكية في إطار هذه الاستراتيجية النووية الجديدة، التي تتوخى زيادة دور الأسلحة النووية. ويشمل ذلك تطوير ونشر ما يسمى الرؤوس الحربية "المنخفضة القوة"، مما يؤدي إلى خفض عتبة استخدام الأسلحة النووية.

ومع ذلك، وتمشياً مع روح ونص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اقترنا من النقطة التي يجب أن تبذل فيها جميع الدول القادرة على صنع الأسلحة النووية مزيداً من الجهود في اتجاه نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل الواقع الجديد: فيستحيل نزع السلاح من دون مراعاة مجموع العوامل التي لها تأثير مدمر على الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي، بما في ذلك نشر المنظومة الدفاعية العالمية المضادة للقذائف التسيارية التي أصبحت غير مقيدة، وتطوير أسلحة هجومية استراتيجية غير نووية عالية الدقة، وعدم التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية، واحتمال نشر أسلحة هجومية في الفضاء.

وتعيق نزع السلاح النووي أيضاً عقبة استمرار وجود أسلحة نووية أمريكية غير استراتيجية في أوروبا، إلى جانب ممارسة ما يسمى "المشاركة النووية" المزعزعة للاستقرار. ومن المعروف جيداً أن أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي يشاركون في التخطيط لاستخدام الأسلحة النووية الأمريكية غير الاستراتيجية ويكتسبون المهارات اللازمة، في سياق التدريبات النووية ذات الصلة، مما يشكل انتهاكاً صارخاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وليعلم الجميع أن الأمر يتعلق بتقديم أفراد عسكريين تابعين للولايات المتحدة تدريباً للقوات المسلحة من البلدان الأوروبية على استخدام الأسلحة النووية التعبوية ضد الاتحاد الروسي.

وأود أن أؤكد من جديد أن روسيا لم تنشر أي أسلحة نووية تعبوية ولا تجري تدريبات على شن هجوم نووي. وقد جمعنا رؤوسنا الحربية في مواقع تخزين مركزية على أراضينا الوطنية. وفي ظل هذه الظروف، فإن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية أسلحة نووية تعبوية جاهزة للاستخدام في أوروبا ليس من مخلفات الحرب الباردة فحسب، بل هو موقف عدائي صارخ. ومحدوني الأمل أن يتسنى للمواطنين الأوروبيين الإعراب عن رفض صريح لوجود أخطر أسلحة الدمار الشامل على أراضيهم، لا سيما وأنها مملوكة للدولة الوحيدة التي سبق أن استخدمتها ضد سكان هيروشيما وناغازاكي.

وما لم تُراعَ جميع العوامل التي تؤثر في الاستقرار الاستراتيجي أو لم يُراعَ مبدأ كفالة الأمن المتساوي للجميع، من المستحيل الاقتراب من إزالة الأسلحة النووية، على النحو الذي دعا إليه واضعو معاهدة حظر الأسلحة النووية. وهذه المبادرة، كما قلنا مراراً وتكراراً، لا تقف عائقاً في وجه التقدم نحو تحقيق الهدف النبيل المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية فحسب، بل

تثير أيضاً مشاكل في الحفاظ على صلاحية معاهدة عدم الانتشار النووي وضمنان فعالية مؤتمر الأطراف في المعاهدة الاستعراضي المقبل. وبالمناسبة، ستحل هذا العام الذكرى السنوية الخمسون لفتح باب التوقيع على المعاهدة.

وحفاظاً على أداء هذا الصك الرئيسي، من المهم للغاية أيضاً أن نرى تطورات ملموسة صوب بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، التي صيغت هنا في المؤتمر، والتي يمكن أن تشكل أساساً لسد الهوة بين الدول النووية والدول غير النووية. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن نحرز أخيراً تقدماً حقيقياً في عقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وأود أن أناقش نزع الأسلحة الكيميائية على نحو مستقل. فقد دمرت روسيا تماماً مخزونها من عوامل الحرب الكيميائية. وفي الوقت نفسه، نرى حالة التناقض التي تقع فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي من أهم الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي كانت تصر في السابق على اعتماد التزام قانوني عالمي بتدمير الأسلحة الكيميائية بحلول عام ٢٠٠٧، وها هي ذي تملك الآن أكبر ترسانة من هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل في العالم، بينما يكتنف الغموض آفاق إزالة هذه الترسانة. وفي الوقت نفسه، تستشهد واشنطن بأخصائيي الأخبار الزائفة، مثل الخوذ البيض الذين فقدوا مصداقيتهم تماماً، لتشتكي بسخافة من الحكومة السورية التي عمدت، في ظل ظروف صعبة للغاية تتمثل في حربها ضد الإرهاب الدولي، إلى تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية تحت رقابة دولية فرضت أقصى قدر ممكن من الصرامة، استجابةً للمبادرة المشتركة بين موسكو وواشنطن، ولا تزال تتعاون مع أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن المحزن أن تستخدم الولايات المتحدة وحلفاؤها ادعاءات لا سند لها مفادها أن دمشق استعملت مواد كيميائية سمية، أداة لإعداد سيناريوهات جيوسياسية معادية لسوريا.

وقبل ساعة واحدة فقط، عُقدت جلسة غير رسمية، بمبادرة من فرنسا، في مكان قريب من هنا للترويج لآخر ما انبثق من أفكار معادية لسوريا ألا وهي "الشراكة الدولية من أجل مكافحة إفلات مستخدمي الأسلحة الكيميائية من العقاب"، التي أُسست في ٢٣ كانون الثاني/يناير في باريس. ونؤكد من جديد أننا لا نعترف بإنشاء هذه المبادرات الانتقائية غير الشاملة، المصممة لتمكين مجموعة من الأشخاص المتقاربين التفكير، الذين تسود الأريحية علاقاتهم وتعوزهم الآراء البديلة، من الحلول محل المناقشات المفترض أن تجري داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ومن العجب ألا يرى ممثلون رفيعو المستوى من الأمانة العامة للأمم المتحدة حرجاً في المشاركة في هذا الحدث الذي لا يشمل الجميع.

ولا ينبغي أن ننسى التهديد الذي يشكله سلاح بيولوجي قادر على أن يتجاوز في فتكه كل ما يُعرف من وسائل الدمار البشري. وتقف الولايات المتحدة، مثلما فعلت من قبل، عائقاً أمام إرساء آلية للتحقق في سياق اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وبحدوني الأمل أن يأخذ زملاؤنا الأمريكيون على عاتقهم مسؤولية إيجاد سبيل للخروج من هذا المأزق. وللأسف أنهم يفضلون في الوقت الراهن البقاء في هذا المأزق، ويحاولون في الوقت نفسه أن يفرضوا على بلدان شتى اتفاقات ثنائية لا تدرج في إطار الاتفاقية، لإنشاء هيكل للسلامة البيولوجية يخضع لمراقبة الولايات المتحدة وحدها، ويكون من ثم عرضة للتلاعب.

وخلال الرئاسة الروسية لمؤتمر نزع السلاح في العام الماضي، عملنا بمساعدة عدد من الوفود التي تتحلى بالمسؤولية والعقلانية على تضمين جدول الأعمال مقترح صياغة اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. ولا بد من مواصلة المناقشات الموضوعية بشأن هذه المسألة خلال هذه الدورة. وأتمنى أن يتحقق ذلك. وسيتمكن المؤتمر، بفضل صياغة هذا الصك الذي يكتسي أهمية أساسية ويستجيب لمصالح الدول كافة، من استئناف عمله بما يتفق تماماً مع ولايته.

ومن الأمور الأخرى التي نوليها الأولوية تجنب حدوث سباق تسلح في الفضاء. وروسيا ليست البلد الوحيد الذي يشعر بالجزع من احتمال تسليح الفضاء القريب من الأرض، فهذا أمر يؤكد الدعم الواسع النطاق الذي أبدي لمبادراتنا الرامية إلى التصدي لهذا التهديد. وأود أن أؤكد من جديد أننا عممنا مع أصدقائنا الصينيين هنا في جنيف، قبل ١٠ سنوات، مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، واقترحنا في عام ٢٠١٤ صيغة محدثة من المشروع.

وما لم يُصنَّ ويُعتمد اتفاق دولي ملزم قانوناً ينص على ضمانات ضد وضع الأسلحة في الفضاء، سيكاد يستحيل في اعتقادي تسوية القضايا المتعلقة بكفالة الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي. ونحن على استعداد لمناقشة أي شواغل مع جميع الجهات المعنية. ونرى أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، المقرر أن يبدأ عمله في هذا العام، هو الآلية المثلى للسعي معاً إلى إيجاد حلول، وهو التدبير الإضافي اللازم لتعزيز هذه العملية في مؤتمر نزع السلاح.

وروسيا على استعداد لاستئناف المفاوضات في المؤتمر على أساس برنامج عمل متوازن يُحدّد بتوافق الآراء. وليس لدينا مواضيع محرمة فيما يتعلق بأي بند من بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. لكن لدينا الإرادة السياسية والخبرات اللازمة للشروع في مفاوضات شاملة هنا في هذا المنتدى. وعلى غرار ما جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة هنا قبل يومين، نرحب باعتماد المؤتمر في ١٦ شباط/فبراير قرار إنشاء خمس هيئات فرعية من أجل التوصل إلى حلول بهدف إطلاق المفاوضات بشأن بنود جدول الأعمال.

وأود في الختام أن أشير إلى أن روسيا تدعوكم جميعاً إلى التحلي بالإرادة السياسية وبأكبر قدر ممكن من المسؤولية كي يستأنف المؤتمر عمله الموضوعي. ونحن مقتنعون بأن السبيل إلى إبرام اتفاقات فعلية حقاً بشأن تحديد الأسلحة لن يُبلغ إلا من خلال مفاوضات شاملة وعبر السعي إلى قرارات تُتخذ بتوافق الآراء.

وأتمنى لكم جميعاً النجاح في عملكم، وآمل أن نتمكن من تجاوز المشاكل التي تقف الآن عائقاً أمام أنشطة هذا المنتدى الدولي الحيوي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي الآن أن أعلّق الجلسة لبعض الوقت لأرافق السيد لافروف إلى خارج القاعة.

عُلقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بمعالي السيد غلام حسين دهقاني، نائب وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية للشؤون القانونية والدولية. الكلمة لك سيدي.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، أيها المندوبون الموقرون، يسرني أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. وأود بداية أن أهنئك، سيدي الرئيسة، على توليك رئاسة المؤتمر.

أقتصر اليوم في ملاحظاتي بوجه أعم على المخاطر الشديدة للأسلحة النووية. لقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة، في عدة مناسبات في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك في خطابه أمام مؤتمر نزع السلاح يوم الاثنين الماضي، من أن "المخاوف التي تسود العالم اليوم بشأن الأسلحة النووية عند أعلى مستوى منذ نهاية الحرب الباردة". وتنفق مع هذا التقييم للواقع الذي يستند إلى أسس متينة. وتلك المخاوف نفسها دفعت الأغلبية الساحقة من الدول إلى التفاوض على معاهدة لحظر الأسلحة النووية وإبرامها في تموز/يوليه ٢٠١٧ في غياب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وهذه المخاوف نفسها، منحت لجنة نوبل جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧ للحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية تكريماً لعملها على توجيه الانتباه إلى العواقب الإنسانية الوخيمة لأي استخدام للأسلحة النووية، ولجهودها الرائدة من أجل التوصل إلى حظر لتلك الأسلحة يستند إلى معاهدة. وبسبب المخاوف نفسها وسعيها إلى تسليط الضوء عليها، قرر مجلس العلم والأمن لنشرة علماء الذرة، في كانون الثاني/يناير الماضي، تحريك عقرب ساعة يوم القيامة، وهو تشبيه يقاس عليه التهديد الذي تشكله حرب نووية عالمية، ليقترّب بـ ٣٠ ثانية من منتصف الليل - موعد نهاية البشرية.

وثمة أسباب تبرر هذه المخاوف والشواغل. واستمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في عدم الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - ألا وهي التفاوض بشأن نزع السلاح النووي - أدى إلى أزمة ثقة في أهلية المعاهدة وكفاءتها لتحقيق وعدها بنزع السلاح النووي، وشكل ضغطاً شديداً على المعاهدة. وبينما لم يُحرز أي تقدم في اتجاه نزع السلاح النووي، تُسارع الدول الحائزة للأسلحة النووية خطواتها في الاتجاه المعاكس بتكثيف الاستثمار في تحديث قواتها النووية وتطوير رؤوس حربية أحدث وأكثر فعالية. فقد أعلنت الولايات المتحدة مثلاً عن خططها لإنفاق ١,٢٥ تريليون دولار على مدى السنوات الثلاثين المقبلة لتبديل ترسانتها النووية وتطويرها. وهكذا انطلقت جولة جديدة من سباق التسلح النووي. وهذه مسألة تدعو إلى قلق شديد. وسُجلت زيادة خطيرة في دور الأسلحة النووية وأهميتها في السياسات والمذاهب الأمنية والعسكرية التي تأخذ بها الدول الحائزة للأسلحة النووية. فمنذ عهد قريب، تباهى رئيس دولة حائزة للأسلحة النووية أمام العلن وعلى نحو غير مسؤول بأن زره النووي أكبر بكثير من الأضرار النووية لدى غيره. ويجب ألا ننسى أن السياسات والبيانات المتهورة التي تشدد على دور الأسلحة النووية بوصفها آخر ضامن للأمن، المقترنة بعدم التقدم في نزع السلاح النووي، تؤدي حتماً إلى عواقب غير مقصودة، تشمل التشجيع على انتشار الأسلحة النووية وزيادة إمكانية وقوع مواجهة أو حرب نووية. ويتضح هذا الأمر عند النظر إلى الأخطار المتنامية في شبه الجزيرة الكورية.

إن السبب الجذري وراء الحالة الراهنة هو غياب الإرادة السياسية للتخلي عن مبدأ الردع النووي وتوازن الرعب النووي. ويجب على الدول الحائزة لتلك الأسلحة أن تستوعب حقيقة جوهرية مفادها أننا نعيش في بيئة أمنية معومة. فالنموذج الأمني الخطير والخطأ الذي كان سائداً في حقبة الحرب الباردة على أساس عالم يقوم على الاستقطاب مقسم إلى معسكرين

مختلفين - أحدهما لا يملك أسلحة نووية والآخر يملكها أو محمي بها ولا يهتم إلا بأمنه على حساب الآخرين - لم يعد مقبولاً. وتصنيف الدول إلى دول حائزة للأسلحة النووية ودول غير حائزة للأسلحة النووية لا يعكس المسار الواسع النطاق الذي ينطوي على وصم جماعي للأسلحة النووية باعتبارها أسلحة رعب، وإدراجها ضمن فئات أسلحة الدمار الشامل، والتهديد الكبير الذي تشكله على الأمن الدولي.

وينبغي وصم حيازة الأسلحة النووية باعتبارها مرفوضة ولا أخلاقية من أجل تشجيع الجهود الجماعية الرامية إلى إزالتها تماماً. ووصم الأسلحة النووية لا يفصل وضع القواعد عن السياق الاجتماعي. وعليه، فإن المجتمع الدولي قد عمد بناءً على ما تراكم من تاريخ هذه الأسلحة وطبيعتها، إلى وصم أعمال البحث والتطوير في مجال الأسلحة النووية. ومما يعمق وصم الأسلحة النووية لدينا التعاليم الدينية التي تحرم الافتخار بالأسلحة النووية. فعلى العكس من ذلك تماماً، تحظر فتوى المرشد الأعلى إنتاج الأسلحة النووية أو حيازتها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها وتعتبر ذلك أمراً باطلاً وضاراً وخطيراً وغير مشروع بل وشرراً عظيماً.

وفي نظام أمني معوم، يجب القضاء تماماً على الأسلحة النووية باعتبارها أشد أدوات الدمار الشامل وحشية، لأن مجرد وجودها يقوض ما ينص عليه الميثاق من مبدأ المساواة بين جميع الدول في الحق في السلام والحق في الأمن - وهما أهم الحقوق الأساسية ودعامتا القانون الدولي الإنساني.

ويجب على مؤتمر نزع السلاح أن يستجيب للمخاوف العالمية إزاء الأسلحة النووية ولرغبة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، المدعومة بالرأي العام الدولي، في وضع حد للتهديد الذي تشكله الأسلحة النووية. وفي ضوء تدهور الحالة الأمنية في شمال شرق آسيا، أصبح إلغاء الأسلحة النووية أهم من أي وقت مضى. وأي استخدام للأسلحة النووية ستكون له عواقب إنسانية وخيمة. فالقضاء التام على الأسلحة النووية هو وحده الذي يمنحنا ضماناً حقيقياً ألا يتكرر مطلقاً استخدام تلك الأسلحة وألا تتكرر مآسي الماضي.

ومؤتمر نزع السلاح هو المحفل الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. وقد أسهم المؤتمر والهيئات التي سبقته إسهاماً قيماً في السعي إلى بناء عالم خال من تهديد أسلحة الدمار الشامل. غير أن المؤتمر لم يخطئ منذ عام ١٩٩٦ أي خطوة إلى الأمام في التفاوض بشأن نزع السلاح النووي. وعدم إحراز تقدم في هذا الشأن يبعث على الإحباط. ولكي يحافظ المؤتمر على وظيفته وأهميته، لا بد له أن يؤدي دوراً رائداً في العمل المتعدد الأطراف المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي أن يبدأ المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

ويبدو أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تعتقد أنها ضمنت تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، ولم يعد هناك ما يدعوها إلى الاكتراث لإقناع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهذا الحساب يقوض صلاحية المعاهدة وسلامتها. وسيؤدي القرار الذي اتخذ في الأسبوع الماضي ويقضي بإنشاء هيئات فرعية شتى بهدف تعزيز التفاهم وتعميق المناقشات التقنية بشأن العديد من بنود جدول الأعمال إلى تمهيد الطريق للتوصل إلى برنامج عمل متوازن وشامل. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب علينا أن نكون جميعاً على استعداد للعمل الجاد والبناء لتجاوز المأزق الذي امتد لعقدين في المؤتمر.

ولدى إيران، بوصفها مؤيداً راسخاً لنزع السلاح النووي، مصلحة قوية في عدم انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والتزام صارم بذلك. وتستند سياستها إلى ركائز عقلانية وقانونية ودينية. وعلى هذا الأساس المتين، فإن إيران طرف في جميع الاتفاقات الدولية التي تنظم أسلحة الدمار الشامل، وما فتئت تصدر الجهود الرامية إلى توسيع نطاق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لتشمل الشرق الأوسط. ودأبت إيران منذ عام ١٩٧٤ على ترويج مقترح يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. غير أن النظام الإسرائيلي، وهو الوحيد الذي ليس طرفاً في المعاهدة في الشرق الأوسط، لا يزال يعرقل جميع الجهود الدولية والإقليمية لتحقيق ذلك الهدف. ووجود أسلحة نووية بين يدي هذا النظام ذي السجل الطويل والمظلم في العدوان والاحتلال وجرائم الحرب، يشكل تهديداً خطيراً لأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الشرق الأوسط. فبرنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي ناتج عن معايير مزدوجة تطبقها دول معينة حائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الولايات المتحدة، وعن عدم تقييدها بقاعدة عدم الانتشار التي هي ملزمة قانوناً بالامتنال لها وتعمل دوماً على فرضها. وما فتئنا نحث على أن تُطبّق قاعدة عدم الانتشار تطبيقاً عالمياً لا يُستثنى منه أحد.

ولم يتوقف التزام بلدي المستمر وإسهامه المتواصل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية حتى عندما أثارت أزمة مفتعلة هنا مشاكل لبلدي قبل بضع سنوات. وأمكننا تجاوز تلك الأزمة، التي لم يكن لها داع، من خلال مفاوضات مضنية تمخضت عن خطة العمل الشاملة المشتركة التي تجسّد نجاحاً تاريخياً للدبلوماسية المتعددة الأطراف. وقد اعترُف على نطاق واسع بما لحظته العمل من فوائد كبيرة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار، بوصفها نموذجاً لسبل حل القضايا المعقدة تقنياً وسياسياً. ولهذا السبب ظل المجتمع الدولي ثابتاً في دعم تنفيذ الخطة. وقد أوفت إيران بالتزاماتها تماماً بموجب الخطة خلال السنتين الماضيتين، على النحو الذي أكدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٠ تقارير متتالية، لكن الولايات المتحدة، وهي دولة مشاركة في خطة العمل، انتهكت مراراً وتكراراً التزاماتها بموجب الاتفاق باعتماد سياسات واتخاذ إجراءات وإصدار بيانات سلبية تهدف إلى حرمان إيران من مزايا الاتفاق. ومن غير المقبول رهن الخطة بقضايا لا صلة لها بالموضوع والتهديد بالانسحاب منها. فقد هدد طرف بالانسحاب من الخطة ما لم يُعَدّ التفاوض بشأنها. وردُّنا على هذا التهديد واضح وثابت وهو الرفض، فلا تفاوض على الخطة مرة أخرى. وموقف الولايات المتحدة من الخطة يبعث رسالة هامة مفادها أن الولايات المتحدة طرف لا يمكن الوثوق به في اتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف.

إن لنا مصلحة مشتركة في دعم قضية نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، لأنها تسهم في أمننا وأمن الأجيال القادمة. ولكي ننجح في هذا المسعى، علينا جميعاً أن ندعم الجهود الرامية إلى المضي قدماً في هذه القضية المتعددة الأطراف. وينبغي لهذا المؤتمر أن يؤدي دوراً رائداً في هذا الصدد بالوفاء بولايته. ويحدوني الأمل أن نرى تقدماً جديداً في المؤتمر نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي، وأتمنى له التوفيق في هذه الدورة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي الآن أن أعلّق الجلسة لبعض الوقت لأرافق السيد دهقاني إلى خارج القاعة.

عُثِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، سعادة السيد جورج سيامبا، نائب وزير خارجية رومانيا.

السيد سيامبا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحي لي أولاً بأن أهنيئكم، سيدي الرئيسة، على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أتعهد بدعم بلدي الكامل لعملك. أود أيضاً أن أعرب عن تقديري العميق للجهود المكثفة التي بذلها سلفك، سفير سري لانكا. وعلاوة على ذلك، أتمنى لجميع الدول الأعضاء الست التي ستشغل رئاسة هذه الدورة كل النجاح في المضي قدماً بأعمال المؤتمر هذا العام. واسمحي لي بأن أبرز بضع مسائل يوليها بلدي أهمية خاصة، علماً أن رومانيا تشاطرك الرأي في التقييمات الواردة في بيانك.

إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال المنتدى الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة، ويقوم على مبدأ أساسي هو توافق الآراء بين الأعضاء. ولمؤتمر نزع السلاح سجل حافل في مجال التفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح التاريخية، ولا يزال قادراً على تحقيق أهداف عديدة أخرى. ويجب الحفاظ على هذا الدور التفاوضي وتعزيزه. ولنا جميعاً مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح، وقد حان الوقت لكسر الجمود الذي طال أمده واستئناف العمل الموضوعي في المؤتمر. ومن المؤكد أن مفاوضات نزع السلاح لا يمكن أن تقدم إجابات وحلولاً خارقة لجميع شواغلنا، لكننا نخاطر بمصادقة التزامنا وتعهدنا بالوصول إلى نتائج ملموسة ما لم يعرب جميع أعضاء المؤتمر عن إرادة سياسية واضحة وقوية. وفي هذا الصدد، لا حاجة إلى أن نُذكر أنفسنا بما هو على المحك. فالشواغل الأمنية حقيقية، ويجب أن نأخذ البيئة الدولية الراهنة في الاعتبار.

إن رومانيا تجد نفسها في بيئة متغيرة وتقف على مفترق طرق حافل بالتحديات الاستراتيجية. ومن ثم فمن مصلحتنا الوطنية توطيد أمننا عبر الحوار والتعاون. ولا يزال وفد بلدي يقر بقيمة مؤتمر نزع السلاح في السلام والأمن الدوليين، ويؤيد اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن يتضمن ولاية تفاوضية. وليس برنامج العمل هذا غاية في حد ذاته بل هو أداة تمكّن المؤتمر من أداء مهمته بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح. ورومانيا ملتزمة بالعمل الوثيق مع جميع الوفود لتحقيق هذه الغاية. ومن هذا المنطلق، اقترح وفد بلدي في العام الماضي إنشاء الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً، الهادف إلى تهيئة الأرضية المشتركة اللازمة للتقدم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بكم جميعاً على القرار الذي اتُخذ في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ لمواصلة عملنا بشأن إنشاء هيئات فرعية في مؤتمر نزع السلاح. وينبغي لنا أن نحافظ على هذا الزخم ونُبقي على نهج واقعي وعملي لتوسيع مجال التقارب، بالاستناد إلى العمل المنجز حتى الآن، وإعداد الأسس اللازمة للمفاوضات المقبلة.

لا بد لنا من الإرادة السياسية إذا كنا نرغب في إحراز تقدم مطرد في مساعي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتتقاسم الدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المسؤولية عن تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي - وخاصة للتغلب على التحديات التي تشكلها البلدان التي انتهكت النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أفضل سبيل للعمل من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، لكن هذا المسار لا يتضمن طرقاً مختصرة. ويجب أن يكون كل جهد في مجال نزع

السلاح النووي جهداً جماعياً يخطو خطوات تدريجية مناسبة، وفقاً للتحديات الأمنية والالتزامات التعاقدية لجميع الدول الأطراف في المعاهدة، ويستند إلى سلسلة من الإجراءات الملموسة والخطوات الفعالة لخدمة مصلحة الأطراف المعنية كافة. والسبيل الوحيد للمضي قدماً هو تحديد أهداف أسهل تحقيقاً وتجنب التوقعات غير الواقعية التي تشكل خطراً على نظام عدم الانتشار، وتقوض مصداقية المعاهدة، وتضر في نهاية المطاف بالهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وبالعمل معاً يمكننا أن ندير جولة الاستعراض الحالية إدارة سليمة، بالاعتراف بمجالات تنفيذ المعاهدة. وخلاصة القول إن نجاح اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، المقرر أن تُعقد في جنيف، يتطلب إجراء تقييم صادق للتقدم المحرز، واستخدام هذا التقييم أساساً لخطوات ملموسة للمتابعة. وينبغي أن نستمر في تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ لإحراز مزيد من التقدم في تحقيق أهداف المعاهدة. وفي سياق الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة التي ستحل في عام ٢٠٢٠، يجب علينا أن نتبع نهجاً شاملاً وتدرجياً يستند إلى تدابير ملموسة يمكن التحقق منها تماماً في نزع السلاح النووي. ولن نستطيع تحقيق نتائج ملموسة تسهم في مسار مستدام لنزع السلاح النووي إلا بالتركيز على المبادرات التي ترسي التوافق في الآراء وترسم معالم الثقة اللازمة بين جميع الدول.

وبدلاً من اتباع مسارات مختلفة، ينبغي أن نواصل العمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء بشأن نهج عملية قائمة على توافق الآراء للتصدي للتهديدات النووية، مثل بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية أو التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية هدف من شأنه أن يكون منعطفاً للحكومة النووية العالمية، ويمهد الطريق نحو زيادة الأمن للجميع. ويمكن للمرء أن يشير بفخر إلى أن المعاهدة أصبحت رادعاً شديداً الفعالية. فقد أضحت تجارب التفجير النووي حالة شاذة يخرج مُنفذها عن معيار دولي راسخ. وثمة بلد وحيد لا يزال يجرب الأجهزة النووية في القرن الحادي والعشرين، وهذا سلوك يرفضه المجتمع الدولي الذي يقف بحزم صفاً واحداً ضد هذا الانتهاك. ومثلما شدد عليه الأمين العام للأمم المتحدة، فحتى أقوى قاعدة ليست بديلاً عن حظر ملزم قانوناً. وأصبحت مبررات التبرير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أشد إلحاحاً بسبب تحديات الانتشار الراهنة.

وثمة خطوة منطقية أخرى دعت إليها الحكومة الرومانية في مناسبات شتى ألا وهي بدء المفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن، مما يبين الإرادة السياسية لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. والشروع في هذه المفاوضات أمر بالغ الأهمية للمضي قدماً في سعينا المشترك من أجل نزع السلاح النووي، وهو هدف يسهل تحقيقه يتفق تماماً مع نهجنا التدريجي.

وينبغي أن يكون مبدأ تعددية الأطراف حجر الزاوية في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وأن يُعتبر النظام القائم على القواعد أساس أمننا العالمي. ولهذا السبب يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان الأداء السليم لهذا المؤتمر ولآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بأكملها.

وخلاصة القول، لقد حان الوقت ليضطلع مؤتمر نزع السلاح بدوره الرئيسي ويسهم في تحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم آمن. فلنغتنم فرصة انعقاد مؤتمر نزع السلاح ونشر بثقة فوراً في عمله الجوهري بما يخدم صالح المجتمع الدولي برمته.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي الآن أن أعلّق الجلسة لبعض الوقت لأرافق السيد سيامبا إلى خارج القاعة.
عُلّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر التالي، سعادة السيد ليوولين لاندروز، نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون الدولي في جنوب أفريقيا.

السيد لاندروز (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أقول من دون لبس سيدتي الرئيسة إن جنوب أفريقيا نصير قوي لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، ومؤيد متحمس لعالم خال من التهديدات التي تطرحها أسلحة الدمار الشامل وانتشار الأسلحة التقليدية. ولقد أدى الخطر الذي يتهدد البشرية من جراء الأسلحة الكيميائية والبيولوجية إلى حظر أسلحة الدمار الشامل هذه من خلال مفاوضات في هذه الهيئة بالذات، لكن بناء عالم خال من الأسلحة النووية لا يزال هدفاً بعيد المنال لم يتحقق بعد.

ولم يكن التزام بلدي بنزع السلاح هدفاً في حد ذاته قط. بل هو التزام يستند إلى أمور شتى من بينها إيماننا بأن السلام والأمن الدوليين لا يمكن فصلهما عن التنمية - فلا يمكن أن يستتب الأمن العالمي في وقت ما زالت تُصرف فيه موارد مالية وغير مالية هائلة على اكتساب المزيد من القدرات التدميرية، بينما لا يزال أكثر من مليار شخص في جميع أنحاء العالم يعانون من الجوع والحرمان. ونعتقد أن التهديدات المشتركة لا يمكن أن تُعالج بفعالية إلا من خلال تعزيز التعاون الدولي ومؤسسات دولية قوية قادرة على الاستجابة لشواغلنا الأمنية الجماعية.

وما من شك في أن هناك علاقة وثيقة بين نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن هناك حاجة إلى إحراز تقدم مستمر ولا رجعة فيه على كلتا الجبهتين. وتمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، صفقة تاريخية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، تعهدت فيها الفئة الأولى بإزالة أسلحتها النووية على أساس تعهد الفئة الثانية بعدم المضي في طريق الخيار النووي. ومما يؤسف له أن الشركاء في هذه الصفقة الكبرى هم الذين وقفوا عائقاً أمامها بعدم وفائهم بالتزاماتهم، وخاصة بموجب المادة السادسة.

ونحن موقنون بأن لا امتلاك الأسلحة النووية ولا السعي لامتلأها قادر على تعزيز السلام والأمن الدوليين. ونشعر بجزع شديد إزاء البيانات التي تسعى إلى تبرير الاحتفاظ بالأسلحة النووية بناءً على ما تتصوره من فوائد الردع النووي. فهذه التبريرات، بالإضافة إلى الاعتقاد أن الأسلحة النووية توفر آخر ضمانات أمنية، يضعفان الحجج التي تساق ضد انتشار الأسلحة النووية وضد عمل دول أخرى على تطويرها مستخدمة فيما يبدو نفس الحجج لتبرير قرارها المضي في طريق خيار الأسلحة النووية. وببساطة، لا توجد أياد آمنة لحمل أسلحة مروعة، ولا بد إذن من دحض فكرة الحيازة المسؤولة للأسلحة النووية.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ الخطوات اللازمة للقضاء على الأسلحة النووية على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويجب من ثم على هذه الدول أن تدخل فوراً في مسار متسارع لإجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة.

لا يخفى عليكم، سيدتي الرئيسة، أن معاهدة حظر الأسلحة النووية اعتمدت في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ في مؤتمر من مؤتمرات الأمم المتحدة. وجاء اعتماد المعاهدة من خلال عملية شاملة متعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة، جمعت الدول وأعضاء المجتمع المدني، تنوياً لثلاثة مؤتمرات دولية عُقدت بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، نظرت في العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية والمخاطر المرتبطة بها. ونأسف لقرار الدول الحائزة للأسلحة النووية عدم المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة ذاك. وبدل اعتماد المعاهدة بثلاثي أعضاء الأمم المتحدة على شواغل المجتمع الدولي الأخلاقية والأمنية إزاء العواقب الكارثية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية وضرورة كفالة الأمن للجميع.

وتمثل معاهدة حظر الأسلحة النووية، باعتبارها أحد أهم التطورات في مجال نزع السلاح النووي منذ عام ١٩٤٥، أعلى معيار لعدم الانتشار يمكن أن تلتزم به كل دولة، وتعزز من ثم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتكملها. ولهذا السبب أيضاً حظيت بالاعتراف من لجنة نوبل النرويجية في عام ٢٠١٧. وتتيح تلك المعاهدة أيضاً الفرصة للدول التي لا تقع في مناطق خالية من الأسلحة النووية للانضمام إلى صك ينص على معارضة تامة للأسلحة النووية.

وتتفق معاهدة حظر الأسلحة النووية اتفاقاً تاماً مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتسعى للإسهام في أعمال أحكامها، بما في ذلك الالتزام بموجب المادة السادسة بإجراء مفاوضات بحسن نية بشأن اتخاذ التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي. ولا تنتقص تلك المعاهدة من نظام الضمانات المنشأ بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تضيف إليه، ولا تحول دون مواصلة تعزيز أي نظام للضمانات أو التدابير الإضافية التي ربما تكون الدول قد التزمت بها بالفعل أو ربما تتعهد بها في المستقبل. وعلى غرار معاهدة عدم الانتشار، يجب على كل دولة تنضم إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية أن تعتمد على الأقل إلى إبرام وتنفيذ اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وسعى مؤتمر الأمم المتحدة لكفالة ألا تنشئ المعاهدة عن غير قصد ثغرات في النظام القائم، معترفاً في الوقت ذاته بالحاجة إلى وضع ترتيبات مفصلة للتحقق في المستقبل، آملاً أن تشارك في ذلك جميع الدول.

وأؤكد من جديد أن معاهدة حظر الأسلحة النووية ليست هي القول الفصل فيما يخص الأسلحة النووية، وإنما هي خطوة حاسمة في تطور النظام اللازم لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه في نهاية المطاف. ويتسق نهجها مع النهج المتبع في القضاء على الأسلحة الأخرى المرفوضة، حيث يسبق حظرها القضاء عليها. والأمر الأهم هو أن المعاهدة لا تولي المصالح الأمنية لدولة واحدة أو بضع دول الأولوية على المصالح الأمنية للمجتمع الدولي برمته، وإنما تقر بأن الأسلحة النووية تشكل تهديداً لجميع الدول وجميع الشعوب.

وجنوب أفريقيا واحد من زهاء ٥٠ بلداً وقّع على المعاهدة عندما فُتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في نيويورك، وتطلع إلى أن تسارع جميع الدول الملتزمة بالقضاء التام على جميع الأسلحة النووية إلى التوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ولا تنفي المعاهدة عن التقدم العاجل في الوفاء بالالتزامات والتعهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم الانتشار، بل تحض عليه. فما يقوض الثقة في معاهدة عدم الانتشار هو الافتقار إلى الحزم في تنفيذ المادة السادسة وغياب الإحساس اللازم بضرورة التعجيل بالوفاء بالالتزامات. ونعتقد أن التنفيذ الصادق للالتزامات بنزع السلاح النووي، المقترن بالإحساس بضرورة التعجيل بالأمر، سيعيد الثقة في النظام ويعزز السلام والأمن الدوليين.

وبينما نستعد لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر أن يُعقد في عام ٢٠٢٠، لا بد أن نقيم التقدم المحرز في تنفيذ جميع أحكام المعاهدة والالتزامات الرسمية المقطوعة في هذا الصدد. وينبغي أن نحذر من لجوء بعض الدول التي تعارض معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى صرف اهتمامنا عن إجراء تقييم موضوعي للتقدم المحرز في تنفيذ الوثائق الختامية لمؤتمرات استعراض المعاهدة في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

وفي هذا الصدد، لا بد لنا من تقييم سبب عدم بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية حتى الآن، وهي آخر معاهدة تُقوِّض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح قبل ٢٢ عاماً. وبالنظر إلى التطورات الدولية الأخيرة، ليس من المغالاة تأكيد أهمية وإلحاح التبكير ببدء نفاذ هذه المعاهدة.

ويعقد مؤتمر نزع السلاح هذه الدورة في ضوء عدد من التحديات التي أثّرت في الجهود الدولية التي بُذلت في السنوات القليلة الماضية من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ويجب أن يكون على رأس هذه التحديات استمرار جمود المؤتمر وعجزه عن الوفاء بمسؤوليته بوصفه المنتدى الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. ونأسف لأن القرار الأخير الذي اعتمدته المؤتمر لا يلي مرة أخرى تطلعنا إلى الخروج من المأزق الذي نوجد فيه منذ أمد طويل. ولم تُقرب الأنشطة المتكررة الماضية المؤتمر من الاتفاق على برنامج عمل. ومع ذلك، يحدونا الأمل ألا يثني القرار الأخير المؤتمر عن ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل في وقت مبكر خلال دورة عام ٢٠١٨ والشروع في المفاوضات. ولا يساورنا أدنى شك في أن هذا الأمر يتطلب المزيد من المرونة من جميع الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح والاستعداد لتجاوز المصالح الضيقة.

وترى حكومة بلدي أن عدة بنود مدرجة في جدول أعمال المؤتمر بلغت مرحلة النضج اللازم للتفاوض بشأنها منذ وقت طويل، بما في ذلك معاهدة المواد الانشطارية، ومعاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فضلاً عن تدابير أخرى فعالة في سبيل نزع السلاح النووي. ولا نرى أي سبب يحول دون طرح واحدة من هذه المسائل أو جميعها للتفاوض في المؤتمر، ولا سيما بالنظر إلى ما ينطوي عليه كل مجال من هذه المجالات من أوجه تعقيد قد يستغرق حلها بعض الوقت. ولا نعتقد أن إبرام هذه الصكوك يمكن أن يهدد بأي شكل من الأشكال المصالح الأمنية الوطنية لأي دولة. فعلى العكس من ذلك، لا يمكن للمعايير الجديدة

في هذه المجالات إلا أن تؤدي إلى تعزيز السلام والأمن دولياً وإقليمياً. زد على ذلك أن مجرد التفاوض يمكن أن يساعد في إعادة بناء الثقة بين الدول، وهو أمر ما أحوجنا إليه.

إن على المؤتمر واجباً أخلاقياً ملحاً أن يكون منبراً عاماً وفعالاً على النحو الذي توخاه الآباء المؤسسون. وبملك أعضاء المؤتمر مجتمعين المفتاح الكفيل بإطلاق العنان لطاقات هذه الهيئة، ويمكننا من خلال المؤتمر أن نتصدى للتحديات العالمية الراهنة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لبعض الوقت لأرافق السيد لاندروز إلى خارج القاعة.

عُلفت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أدعو زميلنا الموقر السيد حسام الدين آلا، الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، إلى مخاطبة المؤتمر.

السيد آلا (الجمهورية العربية السورية): السيدة الرئيسة، السيدات والسادة الزملاء، بما أنكم المرة الأولى التي أتناول الحديث فيها خلال الرئاسة السويدية لمؤتمر نزع السلاح، اسمحي لي، سعادة السفيرة بارد، أن أبدأ بتهنئتك على الرئاسة وأن أؤكد دعمنا الكامل لجهودك. واسمحي لي كذلك أن أعبر عن تقديرنا للجهود التي بذلها سلفك، المندوب الدائم لسري لانكا، والتي تكلفت باعتماد القرار القاضي بتشكيل الهيئات الفرعية الخمس التي نأمل بأن تتيح النظر بشكل مضموني في كافة بنود جدول الأعمال. ونتطلع بنجاح جهودك سعادة الرئيسة في تفعيل هذا القرار ليكون خطوة أساسية نحو استئناف المؤتمر لعمله المضموني عبر التوافق على برنامج عمل شامل ومتوازن يمكن المؤتمر من الاضطلاع بولايته التفاوضية، ومن الحفاظ على الطبيعة والدور والولاية التي أوكلتها الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح للمؤتمر باعتباره المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف المعني بنزع السلاح.

السيدة الرئيسة، إن البيئة الدولية الراهنة تفرض على العالم تحديات جمة لعلها الأخطر اليوم في ظل اللجوء المتزايد لبعض الدول إلى خيار القوة في العلاقات الدولية وتصاعد الخطاب العدائي المترافق باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها. هذا الواقع الدولي الراهن يغذي حالة عدم الثقة على الصعيد الدولي ويهدد بسباق تسلح جديد في ظل تجاوز الإنفاق العسكري العالمي مستويات التسلح خلال فترة الحرب الباردة، ويؤكد الأهمية المتزايدة لاستعادة الدور المحوري لمؤتمر نزع السلاح. إن تزايد المخاطر الوجودية التي تتهدد البشرية من جراء الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها من قبل دول نووية أطراف في معاهدة حظر الانتشار النووي، والتطورات المتصلة بتحديث الترسانات النووية، وتبني عقائد استراتيجية تضع السلاح النووي في صلب تلك العقائد يتناقض مع التزام هذه الدول بأحكام المعاهدة، ويمثل تراجعاً عن التزاماتها بنزع السلاح النووي.

ومن هنا، فإننا نجدد التأكيد على الموقف المبدئي للجمهورية العربية السورية القائل بأولوية نزع السلاح النووي وعدم انتشاره بكافة جوانبه، ونشدد على ضرورة اقتران الجهود الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار النووي بجهود متزامنة لنزع السلاح النووي لتعزيز السلم والأمن الدوليين، ونؤكد على ضرورة بدء المفاوضات على نحو عاجل في مؤتمر نزع السلاح لتحقيق هذا الهدف من خلال إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية. وتؤيد سوريا العمل على نص

قانوني ملزم دولياً في مؤتمر نزع السلاح يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية في إطار برنامج عمل كامل للمؤتمر يأخذ بالاعتبار التفاوض على القضايا الرئيسية الأربع على جدول أعماله، على أن تكون الاتفاقية في إطار نزع السلاح النووي، وأن تشمل وفقاً لذلك المخزون من هذه المواد، وأن تكون قابلة للتحقق، وتضمن الالتزام بتدمير المخزون من المواد الانشطارية، وعدم إنتاج مواد جديدة.

ورهنًا بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تؤكد سوريا على ضرورة وفاء الدول الحائزة للسلاح النووي الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالتزاماتها بتقديم ضمانات أمنية فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانوناً إلى جميع الدول الأعضاء في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية، وتؤيد الشروع في التفاوض على صك دولي ملزم لمنح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هذه الضمانات.

وتؤيد سوريا بدء المؤتمر بالتفاوض لإبرام اتفاق دولي ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وترحب، في هذا الصدد، بمشروع المعاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي الذي قدمته روسيا الاتحادية والصين في مؤتمر نزع السلاح عام ٢٠٠٨ وبالصيغة المحدثة لمشروع عام ٢٠١٤. وإلى جانب القضايا الرئيسية المتصلة بنزع السلاح النووي و ضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، تولي سوريا القضايا الناشئة، ومنها تلك المتصلة بامتلاك التنظيمات الإرهابية والأفراد المرتبطين بها لأسلحة كيميائية ومواد سامة واستخدامها لأغراض عسكرية، اهتماماً خاصاً، وتجدد تأييدها للمبادرة الروسية بتقديم مشروع صك قانوني ليكون أساساً للتفاوض في المؤتمر.

السيدة الرئيسة، تجدد الجمهورية العربية السورية موقفها الداعي لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وتتطلع لاتخاذ المؤتمر الدولي خطوات محددة في هذا المجال، حيث لا يزال عدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة، وعدم إخضاع جميع منشآتها النووية للتفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتجاهلها لكافة القرارات الدولية ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة وكذلك القرارات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعن مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار عاملاً أساسياً في إفشال عملية جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، تؤكد الجمهورية العربية السورية على عدم الربط بأي شكل من الأشكال بين مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وعملية السلام في المنطقة. وتدعو إلى ضرورة التقيد بالتنفيذ الكامل للقرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط الذي تم التوصل إليه دون تصويت كجزء من صفقة ساهمت في تمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى. كما تؤكد سوريا على ضرورة المحافظة على ما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠ التي أقرت بأن قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ يبقى سارياً إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته.

وتعبر سوريا عن أسفها لفشل انعقاد المؤتمر الدولي في عام ٢٠١٢، الذي أقرته الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠، والذي كان من المقرر أن تحضره جميع دول منطقة الشرق الأوسط، والمتعلق بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبعد فشل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ على خلفية متصل بعض

الدول، ومنها دول وديعة للمعاهدة، من الاضطلاع بمسؤولياتها والتزاماتها التعاقدية بموجب المعاهدة، فإن الجمهورية العربية السورية تعتبر أن المعيار الأساسي لنجاح مؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٢٠ يعتمد على التنفيذ الجاد لمضمون قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها في عام ١٩٩٥، وكذلك على قيام جميع الأطراف المعنية بالالتزام الكامل سعيًا وراء تحقيق هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتشدد على أن إنشاء هذه المنطقة جزء لا يتجزأ من التزامات الدول الأطراف بموجب المعاهدة، وتطالب بأن تعمل جميع الدول الأطراف في المعاهدة على احترام هذا الالتزام.

السيدة الرئيسة، لقد تناول بعض المتحدثين في كلماتهم أمام المؤتمر ومنهم وزير الخارجية السويسرية مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في سياق ما أسماه بالنزاع السوري. وأود في هذا الإطار أن أكرر إدانة سوريا القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة من قبل أي كان وفي أي مكان وزمان، وأن أشدد على أن استمرار حصول الجماعات الإرهابية مثل داعش والنصرة وغيرها من التنظيمات الإرهابية على المواد الكيميائية السامة واستخدامها هو أمر بالغ الخطورة يوجب التوافق على السبل الأمثل لمنعه بعيداً عن الفبركات والاعتبارات الانتقائية والأهداف السياسية الضيقة. وإن إشارة الوزير إلى أهمية تفعيل معايير منع استخدام هذه الأسلحة من خلال التحقيق الشامل تستوجب التأكيد كذلك على ضمان امتثال آليات التحقيق للمتطلبات التي حددتها الاتفاقية بشكل دقيق. ويتوجب التحذير في هذا السياق، من مخاطر الاجتماعات الانتقائية التي يتم تنظيمها خارج الهيئات الدولية المختصة، ومن مخاطر الترويج لشراكات طوعية لإنشاء أنظمة عدم انتشار زائفة تستهدف دولاً محددة وتقوم على سياسة فرض إجراءات قسرية أحادية باعتبارها سلوكاً يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وطرائق عملها، ومحاولة للالتفاف على دور الهيئات الدولية المعنية، وفي مقدمتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتقويضاً لنظام عدم الانتشار القائم. ونستغرب مشاركة سكرتارية الأمم المتحدة في اجتماعات هذه المبادرة. وشكراً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي حق الرد لممثل الولايات المتحدة، فليفضل.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة بدهاءة لأمارس حقّي في الرد على أمور شتى ذكرت هذا الصباح وبعد الظهر، جاء معظمها على لسان وزير خارجية الاتحاد الروسي.

أود قبل كل شيء أن أقول إن الاتحاد الروسي اعتاد إصدار هذه البيانات، وهذا هو دأبه في عدد من المنتديات حيث يسعى إلى لوم الولايات المتحدة على كل ما لا يستقيم في العالم. وأعجب للروس إذ لم يقرروا لومنا على الثلج الكثيف الذي سقط في بلدنا، وما يدريك لعل لومهم قريب. وقد لا يكفيني يوم بأكمله لتعداد المشاكل التي تسببها روسيا في جميع أنحاء العالم، بدءاً بما فعله الاتحاد الروسي في شرق أوكرانيا، أو ما فعله "جنوده المتخفون" الذين سعوا إلى زعزعة استقرار دولة ذات سيادة، وما فعلوه في شبه جزيرة القرم، أو ما يفعلونه أو فعلوه في عدد من الدول الغربية من محاولات التشويش على العمليات الانتخابية فيها. واستخدم الاتحاد الروسي حق النقض ضد ما لا يقل عن ثلاثة قرارات صادرة عن مجلس الأمن تدعو إلى المساءلة وتمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة

الكيميائية والأمم المتحدة. والقائمة تطول، فأستميحكم صبراً إذ لا بد أن أرد على عدد من التهم الموجهة إلينا.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أوضح بما لا يدع مجالاً للشك، في سياق معاهدة ستارت الجديدة، أن الولايات المتحدة أكملت تخفيضاتها بموجب هذه المعاهدة قبل الأجل المحدد في شباط/فبراير ٢٠١٨. ونحن ممثلون امتثالاً تاماً لالتزاماتنا بموجب هذه المعاهدة، وكفى.

وفيما يخص الادعاء المرتبط بمنظومة الدفاع المضادة للقذائف التسيارية - وهو ادعاء لا ينفك يردده الاتحاد الروسي في هذه القاعة - فإن هذه المنظومة تعزز الاستقرار الإقليمي بالتصدي لقوة الضغط التي تفرضها القذائف التسيارية المتزايدة. وسبق أن قلنا أن نشر قذائفنا التسيارية لا يهدد الرادع النووي الاستراتيجي الروسي.

وفيما يتعلق بمخزون الولايات المتحدة من الأسلحة الكيميائية، فإن بلدي في المسار الصحيح نحو احترام أجل التدمير الكامل لمخزونه من الأسلحة الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٣. فليكن واضحاً لدى الجميع: نحن ماضون في سبيل التقيد بهذا الأجل. وبالمناسبة، ثمة أمر لم يشر إليه وزير الخارجية الموقر، ألا وهو تبرع الولايات المتحدة بمليار دولار في سبيل التزام روسيا بأجلها للقضاء على مخزونها من الأسلحة الكيميائية. فلا شكر على واجب يا روسيا.

أما فيما يخص الأسلحة الكيميائية السورية، فمن قبيل العبث أن تدّعي روسيا أن نظام الأسد قد قضى على مخزونه من الأسلحة الكيميائية. واستمرارها في إنكار قدرة نظام الأسد على استخدام الأسلحة الكيميائية هو ببساطة أمر لا يصدق. فعلى روسيا أن تقف من هذه المسألة في الجانب الصحيح من التاريخ؛ لأنها الآن في الجانب الخاطئ.

وفيما يتعلق بالشراكة الدولية التي تدين استخدام الأسلحة الكيميائية، فبدلاً من انتقاد الشراكة الدولية أو المجموعات التي تسعى إلى دعم الجهود الرامية إلى محاسبة الأشخاص الذين يستخدمون تلك الأسلحة، ينبغي لروسيا أن تدعم هذه الجهود لا أن تحاول تقويضها.

وأتناول مسألة المشاركة النووية بإيجاز فقط، فهذه حجة بالية. وبحسن بي ألا أقول إنها حجة بالية - بل هي بالفعل حجة حديثة العهد يسوقها الاتحاد الروسي. ولكن علينا أن نكون واضحين تماماً، فهذا خطاب قديم مبتذل حول عدم امتثال بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي للالتزاماتها بموجب المادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار النووي. أما الولايات المتحدة فهي ممثلة تماماً للالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة. فكفى مرة أخرى.

وفيما يتعلق بالمقترح الروسي بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، لا تعتقد الولايات المتحدة أن هناك حاجة إلى اتفاقية دولية جديدة، ولا تتفق مع الحجة الروسية القائلة بأن هناك ثغرات خطيرة في الإطار الدولي للتصدي للإرهاب بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ونعتقد أن التفاوض بشأن اتفاقية من هذا القبيل لن يؤدي إلا إلى صرف الانتباه عن استمرار نظام الأسد في استخدام الأسلحة الكيميائية مما يشكل انتهاكاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ولقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢١١٨ (٢٠١٣). وبدلاً من ذلك، نعتقد أن من الأهمية بمكان ألا نؤخر أو نعرق الجهود الرامية إلى تعزيز عملية تنفيذ الإطار الحالي باستخدام الآليات القائمة. وينبغي أن نواصل العمل بشأن هذه المسائل الهامة في سياقات مناسبة أخرى مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية والاتفاقية الدولية

لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ومن المهم أيضاً دعم المنظمات الدولية ذات الصلة، مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي لها ولاية واضحة للتصدي لتهديدات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول. لذلك أود أن أكون واضحاً تماماً، إذا لم نكن كذلك من قبل: إن الولايات المتحدة لا تؤيد المقترح الروسي.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة وقرارها المضي قدماً في تطوير قذيفة تسيارية منخفضة القوة، سبق أن قلت في هذه القاعة قبل بضعة أسابيع إن من العناصر الرئيسية في العقيدة النووية لروسيا هي سياسة "التصعيد من أجل التهدة". وبفعلها هذا، تبين روسيا أنها قادرة، أساساً، على استخدام سلاح نووي غير استراتيجي في إطار نزاع محتمل مع أي عدو وإقناعه بأن أمامه خياراً واحداً أو اثنين: إما التراجع أو استخدام سلاح استراتيجي للرد. وهذه سياسة وعقيدة بالغتها الخطورة، وما يدفع الولايات المتحدة إلى تطوير سلاح القذائف التسيارية المنخفضة القوة هذه هو التأكد من توجيه رسالة مفادها أن هذا النوع من السياسات لن ينجح، بل هو خطير ولا ينبغي السعي إليه.

وبخصوص منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أود فقط أن أقول بإيجاز شديد في سياق الفضاء الخارجي عموماً، إن روسيا ما فتئت تعمل على تطوير أسلحة أرضية مضادة للسواتل. لقد قلنا مراراً في هذه القاعة، وأقولها مرة أخرى، لن تحظى المعاهدة المقترحة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي بتوافق الآراء في هذه الهيئة.

وثمة نقطة أخيرة أود أن تناولها - وإن كانت هناك نقط أخرى أود الحديث عنها لكنني أدرك أن آخرين يرغبون في أخذ الكلمة - هي تعليق على الملاحظات التي أدلى بها ممثل إيران بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة. فكما أعلن الرئيس ترامب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ثم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تتبّع الإدارة الأمريكية في سياستها المتعلقة بإيران نهجاً شاملاً إزاء إيران يتجاوز خطة العمل الشاملة المشتركة، وقد أعربنا بوضوح عن قلقنا من أن أنشطة إيران الهادفة إلى زعزعة الاستقرار تقع خارج نطاق الخطة، ولا سيما دعم الإرهاب عن طريق وكلاء إقليميين وأنشطة القذائف التسيارية. ولا نزال نؤكد التزاماتنا بموجب الخطة، بإجراءات تشمل تجديد الإعفاءات من الجزاءات منذ عهد قريب في ١٢ كانون الثاني/يناير. ومع ذلك، سنواصل مساءلة إيران على نحو صارم عن التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى الخطة، وترى الإدارة الأمريكية، مثلما أوضح الرئيس ترامب، أن الخطة صفقة معيبة لا بد من تصحيحها. وقد طلب الرئيس إلى الكونغرس أن يعمل مع الإدارة الأمريكية على معالجة عيوب الخطة، بإجراءات تشمل تعديل وتعزيز قانون استعراض الاتفاق النووي الإيراني الذي يتناول انتهاء بعض القيود المفروضة بموجب الخطة وتطوير إيران قذائف تسيارية، مما يقوض السلام والأمن إقليمياً ودولياً.

وتسعى الإدارة أيضاً، بالعمل مع شركائنا، إلى إبرام اتفاق تكميلي جديد يفرض جزاءات جديدة متعددة الأطراف إذا عمدت إيران إلى تطوير أو اختبار قذائف طويلة المدى، أو عرقلة عمليات التفتيش، أو التقدم نحو صنع سلاح نووي. وللحصول على مزيد من المعلومات عن شواغلنا إزاء أنشطة إيران، أحيلكم إلى استعراض للوضع النووي أصدرته الولايات المتحدة منذ عهد قريب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعطي الكلمة الآن لسفيرة فرنسا.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): شكراً سيدتي الرئيسة. أود أن آخذ الكلمة بعد التعليقات التي أدلى بها عدة متكلمين هذا الصباح بشأن الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، التي لا يخفى على علمكم أنها مبادرة أطلقتها فرنسا في ٢٣ كانون الثاني/يناير. وبؤسفنا جميعاً أن الحظر المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية أصبح موضع تشكيك منذ عام ٢٠١٢ من جراء استخدامها المتكرر والمستمر في مناطق مختلفة من العالم. والعودة إلى حظر استخدامها المطلق والقابل للتحقق أمر لا بد منه للأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي والأمن الداخلي للدول. ولا يُقبل أن يُعاد النظر في أكمل نظام لعدم الانتشار من دون أن يتحمل المسؤولون عن ذلك عواقبه، ولهذا السبب أُطلقت هذه الشراكة.

وتتضمن هذه المبادرة الآن ٢٥ دولة تمثل مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية كافة، التزمت بإعلان أسماء كل من يشارك، أفراداً وكيانات، في برامج أو هجمات كيميائية، وبتجميع مواردها، ولا سيما في مجال تبادل المعلومات.

ومن أهداف الشراكة مكافحة القبول المتزايد باستخدام الأسلحة الكيميائية، وثني أي شخص عن استخدام هذه الأسلحة في المستقبل، والمساعدة على تجاوز الجمود السياسي الدولي، وتبادل المعلومات والخبرات، بإجراءات منها بناء قدرات أعضاء الشراكة في هذا المجال. وخلافاً لما ورد، يشمل نطاق المبادرة الجغرافي العالم بأسره. وينطبق على جميع البرامج الرامية إلى تطوير قدرات الأسلحة الكيميائية، وعلى أي استخدام لهذه الأسلحة اللإنسانية في أي دولة ومن أي جهة.

وتُكمل هذه المبادرة المؤسسات المختصة القائمة. وتهدف إلى تعزيز أنشطتها، ولا سيما في وقت تواجه فيه هذه الأنشطة للأسف صعوبات ناتجة عن أوجه اختلاف في النهج معروفة جيداً داخل المجتمع الدولي. وتسعى الشراكة للإسهام في هذه الآليات الوطنية والدولية القائمة المشروعة تماماً. وستسهم من ثم في تدعيم النظام الشامل لمكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية واستخدامها. وقد أشركت في المبادرة المؤسسات المتعددة الأطراف المكلفة بمكافحة انتشار هذه الأسلحة واستخدامها، وخصوصاً مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وختاماً، أكرر أن هذه الشراكة مبادرة مفتوحة أمام جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تدعم أهدافها. وهي آلية تطمح إلى تعزيز التعاون بين الدول، وندعو جميع البلدان التي تشاركنا هذه الشواغل إلى الانضمام إليها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لدي الآن على قائمة المتكلمين وفدان آخرا يودان ممارسة حقهما في الرد. أعطي الكلمة للسفير آلا، ممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد آلا (الجمهورية العربية السورية): أعذر عن تناول الكلمة مرة ثانية، لكن وجدت نفسي مضطراً لدى ملاحظة المسعى المتجدد من الولايات المتحدة لاستغلال اجتماعات مؤتمر نزع السلاح في إقحام موضوع الأسلحة الكيميائية ومحاولة تشويه الحقائق المتعلقة بشأن استخدامها في الجمهورية العربية السورية، ومحاولتها الاستمرار في توجيه

اتهامات لا أساس لها من الصحة بهذا الشأن، وبشأن التحقيق فيها، وذلك في سياق حملة من التظليل المنهج الذي تنتهجه الولايات المتحدة خدمة لمصالح سياسية باتت تهدد السيادة الوطنية لبلدي ووحدة وسلامة أراضيه.

أنا لا أعتزم طبعاً تكرار التوضيحات المفصلة التي سبق لنا تقديمها، وملاحظتنا حول الطريقة غير المهنية وغير المحايدة التي اعتمدتها الآلية المشتركة 'جيم' في تحقيقاتها بالحوادث المتصلة باستخدام المواد الكيميائية السامة على الأراضي السورية، وحول غياب الموضوعية عن تقاريرها، والتسييس الكبير الذي شاب عملها نتيجة الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة بهدف تسخير تقارير الآلية لخدمة المصالح الأمريكية الضيقة على حساب الحقيقة العلمية والمنطق السليم.

فالحقائق العلمية والتوضيحات القانونية التي قدمتها حكومتي موجودة في محاضر مؤتمر نزع السلاح العام الماضي، وفي محاضر اجتماعات الهيئة الدولية المختصة، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ووثائقها، وفي محاضر جلسات مجلس الأمن ووثائقه. وآخرها الوثيقة التي قدمها وفدنا إلى المجلس منذ أسبوعين رداً على الاتهامات والمزاعم الأمريكية المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ومع ذلك، اسمحي لي، السيدة الرئيسة، بالتذكير ببعض الحقائق المتصلة بهذا الموضوع، رداً على المزاعم والاتهامات التي وردت في كلام السفير الأمريكي.

أولاً، الجمهورية العربية السورية أوفت على نحو تام بجميع التزاماتها القانونية بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي بادرت إلى الانضمام إليها عام ٢٠١٣، وحقت إنجازاً غير مسبوق في إنهاء برنامجها الكيميائي بشكل كامل في فترة زمنية قياسية، وبشكل لا رجعة فيه، وفي ظل ظروف ميدانية بالغة التعقيد، فرضتها حربها على الإرهاب المدعوم من الخارج. وللتذكير، فإن سوريا قامت بإشراف مباشر من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتدمير جميع مرافق ومعدات الإنتاج، وبتحويل كافة المواد الكيميائية السامة وتدميرها خارج سوريا. وقد أكدت ذلك مرة أخرى السيدة سيخريد كاغ، وزيرة الخارجية الهولندية، في بيانها أمام هذا المؤتمر يوم الإثنين الماضي، باعتبارها كانت رئيسة للبعثة المشتركة للتخلص من الأسلحة الكيميائية في سوريا. وبالتالي، يصبح من البديهي القول إن سوريا ليست في وارد استخدام أية أسلحة كيميائية لأنها ببساطة شديدة لا تمتلكها.

ثانياً، الجمهورية العربية السورية أدانت بأشد العبارات في بيانات رسمية، وآخرها بياني اليوم أمام هذا المؤتمر، أي استخدام للأسلحة الكيميائية. وهي تدين الادعاءات الكاذبة الموجهة ضدها على خلفيات سياسية ودوافع وأهداف معروفة بالنسبة إلينا.

ثالثاً، لقد أبدت سوريا كامل التعاون ووفرت كافة الظروف لإجراء تحقيق نزيه وموضوعي ومهني حول استخدام الأسلحة الكيميائية حرصاً منها على تفنيد الادعاءات المضللة الموجهة إليها، وعلى إمالة اللثام عن الجناة الحقيقيين المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم، وعن المتاجرين بدماء الشعب السوري. إلا أن جوقة الدول المعروفة أعاقَت إجراء مثل هذا التحقيق، ومارست مختلف أشكال الضغوط لتسييس عمل فرق التحقيق، لأن نتائج أي تحقيق شفاف وموضوعي لن تخدم أجندة هذه الدول، ولن تساهم في التغطية على تواطئها مع المجموعات الإرهابية التي تقوم باستخدام الأسلحة الكيميائية لتوجيه الاتهام إلى الحكومة السورية سعياً لوقف تقدم الجيش العربي السوري نحو استعادة المناطق التي ينشط فيها تنظيم جبهة النصرة الإرهابي.

رابعاً، إن سياسات نشر الفوضى ومحاولات تغيير أنظمة الحكم بالقوة قادت إلى انتشار ظاهرة الإرهاب في العالم، وأدت إلى تزايد فرص وصول الإرهابيين إلى المواد الكيميائية السامة لاستخدامها في عمليات إرهابية. واستمرار جماعات إرهابية، مثل داعش والنصرة وغيرها من التنظيمات الإرهابية، في الحصول على هذه المواد وتخزينها واستخدامها في ممارسة الإرهاب هو أمر بالغ الخطورة يستوجب التوافق على السبل الأمثل لمنع، بعيداً عن الاعتبارات الانتقائية والأهداف السياسية. ونعتقد مجدداً أن مشروع الصك القانوني لمكافحة الإرهاب البيولوجي والكيميائي، الذي سبق للاتحاد الروسي التقدم به في هذا المؤتمر، يشكل المدخل الأمثل للتعامل مع تلك المخاطر.

خامساً وأخيراً، إن تحقيق أهداف ومقاصد اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، السيدة الرئيسة، الرامية إلى إقامة نظام عالمي فعال ضد الأسلحة الكيميائية يمر عبر السعي إلى تحقيق عالمية المعاهدة، لا عبر اجتماعات انتقائية، بمشاركة عدد محدود من الدول، ويتم التحضير لها بسرية خارج الهيئات الدولية المختصة، من قبيل اجتماع باريس، وعبر إطلاق شركات طوعية مزعومة لإنشاء أنظمة عدم انتشار زائفة، تستهدف دولاً محددة من خلال إجراءات قسرية مخالفة لقواعد القانون الدولي. هذا النوع من التحالفات يخالف مبادئ الشراكة ويلتف على دور الهيئات الدولية المعنية، وفي مقدمتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ويهدد بتقويض دورها وتقويض نظام عدم الانتشار القائم.

ختاماً، إن الحفاظ على أنظمة عدم الانتشار المتفق عليها دولياً تستوجب وقف التسييس والتلاعب بموضوع استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، والتوقف عن ممارسة ازدواجية والانتقائية عندما يتعلق الأمر بتنفيذ التعهدات الدولية بطريقة تحترم الأمن القومي للدول.

وقبل أن أختتم، أسمح لي أن أسجل اعتراضاتي على استمرار زميلي، سفير الولايات المتحدة، باستخدام مفردات في الإشارة إلى بلدي بطريقة لا تنسجم مع قواعد العمل الدبلوماسي ومبادئ اللياقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعطي الكلمة لوفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كي يمارس حقه في الرد.

السيد جو يونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة ممارسةً لحقي في الرد والإجابة بإيجاز على إشارة أوردها متدخل أو متدخلان بارزان في بيانهم هذا الصباح، صوّرت ممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حقها في الدفاع عن النفس كما لو كان تهديداً خطيراً للسلام العالمي. ولدي انطباع قوي بأن ما أورده يستند إلى تصور خاطئ ومن جانب واحد للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، أو إلى جهل تام بالواقع. ولما كان ممثل بلدي قد أوضح موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من هذه المسألة في بيانه أمس، فلن أخوض في التفاصيل مرة أخرى، لكن وفد بلدي يود أن يبرز النقطة التالية.

إن القوة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي بمثابة رادع قوي لأي تهديد نووي أو استفزاز عسكري متهور من دولة معادية، ولذلك لن تشكل تهديداً قط لأي بلد أو منطقة ما لم تُنتهك سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومصالحها الأمنية الوطنية.

ولذلك، فإن الحجة القائلة بأن تدابير الدفاع عن النفس التي يتخذها بلدي تشكل تهديداً للسلام العالمي ليست منطقية البتة بل هي من قبيل العبث.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبلغ أعضاء المؤتمر بأن المترجمين الشفويين قد عرضوا البقاء حتى الساعة ١٣/١٠: بعد ذلك لن تُقدّم خدمات الترجمة الشفوية. أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة يارون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة خلال رئاستك، سيدي الرئيسة، أود أن أعرب عن تقديرنا للطريقة التي تديرين بها مداولاتنا. وأؤكد لك دعمنا الكامل في الاضطلاع بمهامك.

وأود أن أرد على تعليقات بعض جيران إسرائيل الإقليميين: إيران وسوريا مصر. إن إسرائيل تعترف بأهمية معاهدة انتشار الأسلحة النووية وبإسهام هذه المعاهدة في نظام عدم الانتشار العالمي، وتأسف لأن المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٥ اختتم من دون صدور وثيقة ختامية بتوافق الآراء. ومع ذلك، فإن اللوم على عدم اتفاق المؤتمر الاستعراضي على المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط لا يمكن أن يوضع على عتبة باب إسرائيل. فلا تزال إسرائيل تشدد على ضرورة إجراء حوار مباشر ومتواصل بين جميع الدول في المنطقة للتصدي للمجموعة الواسعة من التهديدات والتحديات الأمنية. وهذا الحوار الإقليمي، المستند إلى مبدأ توافق الآراء، وهو مبدأ مقبول على نطاق واسع، يجب أن يكون منبثقاً حصراً من المنطقة وأن يسعى لمعالجة شواغل جميع دولها على قدم المساواة وبطريقة شاملة للجميع. ويشكل الاتصال المباشر المقترن ببناء الثقة، شرطاً لا بد منه لأي حوار هادف وأي محاولة لوضع نموذج أمني جديد في المنطقة. وتدعي بعض الجهات الفاعلة في المنطقة أن بالإمكان إنشاء هيكل أمني جديد وشامل في الشرق الأوسط من دون تعاون مباشر مع إسرائيل، ومن دون الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومأمونة، ومن دون التخفيف من حدة التوترات الإقليمية أو بناء الثقة اللازمة بين دول المنطقة، لكن هذا الموقف لا يمكن الدفاع عنه، ويحبط السعي إلى بناء شرق أوسط يعمه الأمن والاستقرار والسلام. لقد حان الوقت لكي تختار المجموعة العربية طريق المصالحة والتشاور المباشر وبناء الثقة، لا طريق المواجهة والعداء.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود الآن أن أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد حيدري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، آخذ الكلمة لممارسة حقنا في الرد. أود أن أتناول بداية تعليق ممثل الولايات المتحدة بشأن إيران. ففيما يخص خطة العمل الشاملة المشتركة، لا أريد أن أكرر ما أحسن بيانه نائب وزير خارجية بلدي بشأن فعالية خطة العمل وعدم قابلية تلك الصفقة للتفاوض.

وفيما يتعلق بأنشطة إيران الهادفة إلى زعزعة الاستقرار، أود القول إن الولايات المتحدة قررت أن تكمن مصالحها في إثارة المنازعات الإقليمية وتصعيدها ومفاجمة النزاعات وانعدام الأمن من أجل تهيج السباق على التسليح وإيجاد أسواق أوسع لأسلحتها. أما إيران فترى أن مصالحها الإقليمية تكمن في حسن الجوار وشتيع السلام والاستقرار في منطقة الخليج الفارسي الشديدة الحساسية. ويناقض هذا الأمر تماماً الموقف الذي أعلن عنه رئيس الولايات المتحدة

الحالي، الذي جهرَ خلال حملته الانتخابية برأيه أن الحرب بين إيران والعراق تخدم مصالح الولايات المتحدة، وrehن علانيةً زيارته الحديثة العهد إلى المنطقة ببيع ما قيمته مئات البلايين من الدولارات من الأسلحة 'الجميلة'، وهي أعتدة التدمير التي تُستخدم حالياً ضد الأطفال والمسنين العزل في المنطقة.

وأرست جمهورية إيران الإسلامية أعلى مستويات الاستقرار والأمن على أرضها، وقدمت خدماتها الاستشارية إلى شعبي العراق وسوريا وقواتهما الأمنية، وأدت بذلك دوراً لا غنى عنه في مكافحة الإرهاب وإحباط حملة الجماعات التكفيرية الساعية إلى السيطرة على دمشق وبغداد وإربيل، وساعدت في اجتثاث هذه الجماعات من العراق وسوريا. وكان دورُ قواتها المسلحة البناء في مكافحة الجماعات الإرهابية، التي ذكر رئيس الولايات المتحدة الحالي نفسه خلال حملته الانتخابية أن الولايات المتحدة هي التي أنشأتها، أساسياً في القضاء على هذه الآفة. ومن المؤسف أن الولايات المتحدة تستمر في تشويه هذه الجهود البناء وتعتبرها جهوداً مزعومة للاستقرار، بدل أن تتخلى عن استعمال الإرهاب أداةً، وتنضم إلى إيران في جهودها الصادقة لمكافحة الإرهاب. وأكتفي بهذه التعليقات الوجيزة.

وفيما يخص مسألة برنامج القذائف، قلنا أيضاً مرات عديدة إن قذائفنا ليست سوى للردع والدفاع، في الوقت الذي تغرق فيه جميع أنحاء المنطقة ببلايين الدولارات من الإمدادات العسكرية. فلم لا يكون لإيران الحق في الدفاع عن النفس؟ وتؤكد إيران من جديد الحق الطبيعي لجميع الدول في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وتصنيعها واستيرادها والاحتفاظ بها ومراكمتها من أجل الدفاع عن نفسها وأمنها. غير أن هذا ليس سوى غيض من فيض الحالة الأمنية. فالنفقات العسكرية وواردات الأسلحة في المنطقة التي نعيش فيها كبيرة، ومع ذلك تنتقد بعض البلدان إيران على حفنة من القذائف مصممة حصراً لحمل الرؤوس الحربية التقليدية، وتناسب مع احتياجاتها الأمنية، ولقد طور بلدي برنامج القذائف لتلبية احتياجاته الدفاعية والأمنية، فلا يمكن ولا ينبغي النظر إليه وتقييمه في فراغ.

وفي إطار ممارسة حقي في الرد على إسرائيل، أود أن أقول إن حيازة الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، وهي إسرائيل، أسلحة نووية ونظم إصالتها، إلى جانب برامج سرية لأسلحة الدمار الشامل، يشكل تهديداً خطيراً لاستقرار المنطقة بأسرها، وللسلام والأمن الدوليين. وفي الوقت الذي يُسمح فيه لإسرائيل بكل حرية أن تبقى خارج أي معاهدات دولية بشأن أسلحة الدمار الشامل، أدى سجلها المتكرر في الاستخدام المستمر لأسلحة لا إنسانية ضد المدنيين إلى تزايد الشواغل الأمنية في المنطقة. وإن من دواعي القلق أن تفشل جميع الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط حتى الآن وذلك بسبب استمرار رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع منشآتها النووية تحت رقابة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومما يبعث على مزيد من القلق أنها تتمتع بدعم تام من بعض الدولة الحائزة للأسلحة النووية على الرغم من استخفافها بمطالب المجتمع الدولي. فلم تنتهج بعض القوى العظمى ازدواجية المعايير والنفاق والانتقائية والتمييز إزاء المنطقة؟ وهكذا تُعاقب الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بينما تُجأزى الدول غير الأطراف بسخاء، مما أدى إلى فشل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. زد على ذلك

أن إسرائيل ترعى إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني، فضلاً عن شعوب أخرى من دول المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة للسفير وود ممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. بخصوص تعليقات ممثل سوريا، من المدهش أن يسمع المرء ادعاءً مفاده أن الولايات المتحدة تشوه الحقائق فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية المستخدمة في سوريا. إنه لأمر لا يصدق. فسوريا لا مصداقية لها البتة في هذا الأمر، ومع ذلك أقول إن النظام السوري سيُحاسب على الجرائم التي ارتكبها في حق شعبه. فكونوا على يقين. أما النقطة الأخيرة بشأن هذه المسألة فهي ادعاء سوريا أنها وفّت بجميع التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهذا أمر غير معقول.

ورداً على تعليقات ممثل جمهورية إيران الإسلامية، أقول بإيجاز إن كل ما عليكم فعله هو النظر إلى إمدادات إيران من الأسلحة إلى المتمردين الحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان وحماس في قطاع غزة. وهذا النوع من الأنشطة هو الذي يزعزع استقرار المنطقة. ليس عليكم أن تصدقوا كلامي، بل اسألوا بلدان المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد عطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أنا آسف جداً إذ لم أكن أرغب في أخذ الكلمة، لكن لما وُجه الكلام إلى وفد بلدي مباشرة في أحد البيانات هنا، أود أن أمارس حقي في الرد على ما قالته ممثلة إسرائيل.

لقد أبانت المجموعة العربية عن استعدادها للتعاون مع إسرائيل مباشرة من خلال المشاركة في سلسلة من المشاورات التي عُقدت في جولة الاستعراض بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥. وعُقدت المشاورات في فيينا وجنيف وغليون. ومن ثم فإن ادعاء إسرائيل أننا اخترنا ألا نتعاون معها مباشرة عار عن الصحة بكل بساطة.

أما عن حق إسرائيل في الوجود، فلا نعلم بالضبط أي بلد يُقصد بهذه الحجة، لأن بلدي تربطه حقاً بإسرائيل علاقات ثنائية. وهذه مسألة وددت فقط أن أوضحها.

وفيما يتعلق بالحجة التي مفادها أن الشرق الأوسط مسؤول عن فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، أود أن أقول إن الذنب ليس ذنبنا وحدنا، وينبغي أن توجّه الانتقادات أيضاً إلى البلدان الثلاثة التي عرقلت الوثيقة الختامية في عام ٢٠١٥، مدعية أنها فعلت ذلك بسبب الصيغة التي تناولت الشرق الأوسط. فالذنب ليس ذنبنا وحدنا، وهذه حقيقة أود تسجيلها أيضاً.

وبخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، أود أن أشير في هذا الصدد إلى قرارين ملزمين صادرين عن مجلس الأمن - علماً أننا اعتدنا على أن نسمع هنا في مؤتمر نزع السلاح حجة مفادها أن قرارات مجلس الأمن هي بمثابة قانون دولي. فهناك قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي دعا في الفقرة ٥ من منطوقه إسرائيل إلى أن تضع فوراً منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأود أيضاً أن أورد قرار مجلس

الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي اتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ودكر في ديباجته بالهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأشار في الفقرة ١٤ من منطوقه إلى أن الإجراءات التي يتعين اتخاذها بموجب هذا القرار تمثل خطوات في سبيل إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وجميع قذائف إصاها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): الساعة الآن ١٠/١٣. إذا كنتم ترغبون في مواصلة الجلسة الرسمية من دون ترجمة شفوية، يمكننا أن نفعل، وأعطي الكلمة لممثل إيران. أرى أنكم ترغبون في مواصلة الجلسة الرسمية من دون مترجمين شفويين. تفضل سيدي.

السيد حيدري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لما لم تكن لغتنا من لغات الأمم المتحدة الرسمية، سأعلق بالإنكليزية. إجابةً على حق ممثل الولايات المتحدة في الرد، أقتصر في سياق اليمن على هذا التعليق القصير، وأقتبس في هذا الصدد كلام السلطات العليا في إيران: إن التهم الموجهة إلى إيران بخصوص اليمن لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. فكيف يمكن إرسال الأسلحة، ولا سيما القذائف، إلى بلد تحت حصار تام - لا يُسمح بأن تصل إليه حتى المساعدات الطبية والمواد الغذائية - ويُفرض عليه حصار صارم يستحيل معه حتى أن تصل إليه المساعدات الإنسانية؟ وفيما يتعلق بمسألة اليمن، أود أن أحيل ممثل الولايات المتحدة إلى دراسة حالة إفراية أعدتها بعثتنا في نيويورك: "تفنيذ الأدلة البديلة". وأنا مستعد لتسليمه نسخة منها: ونظراً إلى ما تتضمنه هذه الدراسة، لا أرى حاجة إلى ردود إضافية على الاتهام المتصل باليمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة للرد على ما قاله ممثل الولايات المتحدة. أود فقط أن أدعو إلى توقف بعض الدول الغربية عن استغلال آليات الأمم المتحدة لتحقيق هدف سياسي ضيق جداً. وأؤكد مجدداً أن الحكومة السورية قد أزالَت جميع الأسلحة الكيميائية التي كانت في حوزتها، وندين بأشد العبارات استخدام أي أسلحة كيميائية في أي ظرف من الظروف وفي أي مكان. وإننا نعمل على الوفاء بالتزاماتنا بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وندعو مرة أخرى إلى احترام اللبقة الدبلوماسية في مخاطبة الدول الأعضاء في المؤتمر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): الزملاء الأعزاء، أكره إبقاءكم هنا خلال وقت الغداء، لكنكم سمعتم أشياء كثيرة قيلت عنا في هذه الغرفة أجديني مجبراً على الرد عليها.

لن أكرر ما قاله وزير خارجية بلدي، فكلامه غني عن البيان. غير أنني أود أن أستعري انتباهكم إلى حقيقة جزئية بسيطة لأن المتكلمين أشاروا عدة مرات، أو قُل مرات كثيرة، في هذه القاعة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. هذه الحقيقة هي أن وزير الخارجية لافروف هو الوزير الوحيد من دولة من الدول الأعضاء الخمس الدائمة في مجلس الأمن الذي خاطب هذا الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح، وهذا في اعتقادي

أفضل دليل على موقفنا الفعلي من المؤتمر. والأكثر من ذلك أنه عرض بوجه عام موقف روسيا من مواضيع "ساخنة" عديدة - وهذه كلمة أود أن أشدد عليها - تختلف الإجابات والتصورات بشأنها.

وتوفيراً للوقت، سأقتصر في حقي في الرد على تعليق عام واحد إذ أرى أن بإمكاننا أن نتناول بسهولة مسائل محددة ونناقشها بالتفصيل عندما ننكب على العمل في الهيئات الفرعية الخمس. وفي الوقت نفسه، أود أن أشير إلى أن أكثر الوفود كلاماً في هذه القاعة يعرقل عملنا المشترك. وقد بلغني أن هذا الوفد نفسه عرقل مرشحين اقترحاً لتنسيق الأنشطة المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأعتقد أن هذا الفعل أيضاً غني عن التعليق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا يبدو لي ذلك. بهذا نختتم عملنا لهذا الصباح والجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح.

تُعقد جلسة المؤتمر العامة المقبلة يوم الخميس الساعة ١٥/٠٠.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.